http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2182) السنة الثامنة - الأربعاء (6) تموز 2011

حَـــذَر مـن "مديات خطيرة" للتـدخـل الإقـلـيـمـي

عـــلاوي: الميليشيات تنشط من جديد والحكومة تفشل فـي الخدمات

□ متابعة / المدى

اتهم زعيم القائمة العراقية إياد علاوي، أمس الثلاثاء، الحكومة العراقية بالفشل في تحقيق الخدمات والأمن، وفي حين لفت إلى تصعيد العمليات التي تهدف إلى الإطاحة بالتجربة والاستقرار السياسيين في العراق، أشار إلى أن هناك مديات خطرة في التدخلات الإقليمية وتشجيعاً غير اعتيادي للنشاطات المسلحة للميليشيات.

وقال علاوي في كلمة ألقاها خلال مؤتمر تقييم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي عقد في ايطاليا أمس، إن "الحكومة العراقية فشلت في تحقيق الخدمات والأمن والنمو الاقتصادي، فضلاً عن إيجاد فرص العمل"، مبيناً أن "هناك تصعيداً في العمليات التي تهدف إلى الإطاحة بالتجربة السياسية والاستقرار السياسي في العراق".

وأضاف علاوي أن "ما يحصل في العراق يتم في ظل غياب سياسة واضحة للمجتمع الدولي وتأزم وتوتر إقليمي"، مشيراً إلى أن "قوى التطرف ألقت بظلالها على معظم دول المنطقة وفي الأصل العراق عندما جرى تفكيك مؤسسات الدولة واعتماد سياسات الاجتثاث العشوائية وطريق المحاصصة الطائفية السياسية".

وذكر علاوي "لمسنا في العراق مديات خطرة في التدخلات الإقليمية الضارة وتشجيعات غير اعتيادية للنشاطات المسلحة للميليشيات التي لا تنتمي إلى قانون أو نظام"، مؤكداً أن "هناك تدخلات من بعض دول المنطقة في الشأن العراقي الداخلي ومحاولات واضحة للضغط على مسارات العملية السياسية لتوجيهها بالاتجاهات التي تخدم هذا الطرف أو ذاك".

وتصاعدت الأزمة السياسية التي يشهدها العراق منذ أكثر من شهرين بين ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الوزراء نوري المالكي، والقائمة العراقية التي يتزعمها إياد علاوي، على خلفية التظاهرات التي شهدتها ساحة التحرير في بغداد، في ١٠ حزيران الماضي، والتظاهرات المضادة التي يعتقد أن الحكومة رعتها والتي طالبت بإعدام مرتكبي جريمة عرس الدجيل ومحاسبة السياسيين الذين يقفون وراءهم، والتي اعتبرت العراقية أنها

علاوي

حملت إساءة لها ولزعيمها كما حرضت على الطائفية وأعادت العراق إلى أجواء عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، فيما أكدت أن عودة الجريمة المنظمة خلال مهلة المئة يوم مؤشر على انهيار الملف الأمني.

وانسحب نواب القائمة العراقية من جلسة مجلس النواب، في ١٢ حزيران الماضي، احتجاجاً على الأحداث التي شهدتها ساحة التحرير في ١٠ من الشهر ذاته، وإبقاء الوزارات الأمنية شاغرة حتى الآن، فضلاً عن الاعتداء على النائب حيدر الملا، مهددين بمقاضاة النائب كمال الساعدي في حال لم يتخذ حزب الدعوة موقفاً إزاء الموضوع.

وكان النائب عن دولة القانون كمال الساعدي والنائب عن القائمة العراقية حيدر الملا اشتبكا بالأيدي، داخل مبنى البرلمان على خلفية التصعيد الكبير بين دولة القانون والقائمة العراقية وزعيميهما، إذ شن زعيم العراقية إياد علاوي، في ١٠ حزيران الماضي، هجوماً لاذعاً على رئيس الوزراء نوري المالكي بعدما أهينت صوره في ساحة التحرير، إلى جانب المسؤول عن تنفيذ جريمة عرس الدجيل فراس الجبوري من قبل أهالي الضحايا وغيرهم من أنصار

اتهامات للكتل السياسية باستغلال ملف الخدمات المتردية ... ارشيف

حزب الدعوة في تظاهرة قيل إن الحكومة دعمتها، ووصف علاوي عناصر حزب الدعوة الذي يقوده المالكي بأنهم "خفافيش ظلام"، محذراً من سياسة "تكميم الأفواه والدكتاتورية الجديدة".

وقام المتظاهرون المؤيدون للحكومة بتمزيق صور لزعيم القائمة العراقية إياد علاوي وضربها بالأحذية، فضلاً عن حرق بعضها.

وتدور خلافات بين القائمة العراقية والتحالف الوطني حول بعض بنود اتفاقية أربيل ومنها مسودة قانون مجلس السياسات الإستراتيجية العليا، ومن أهم هذه الخلافات آلية اختيار رئيس المجلس، إذ تطالب القائمة العراقية أن يكون آلية الاختيار في مجلس النواب الأمر الذي يرفضه التحالف الوطني ويطالب أن يكون في داخل الهيئة التي تشكل داخل المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية والصفة التي يتمتع فيها الشخص الذي يترأس المجلس وصلاحياته وهل تكون صفته أمينا عاما أو رئيس.

وطرح رئيس إقليم كردستان العراق مسعود بارزاني، في أيلول ٢٠١٠، مبادرة تتعلق بحل الأزمة السياسية في العراق تتضمن تشكيل لجنة تضم بين ثمانية واثني عشر من ممثلي الكتل السياسية لبدء محادثات لتشكيل الحكومة الجديدة والعمل على حل الخلافات العالقة، وعقد اجتماعات موسعة للقادة لحسم موضوع الرئاسات الثلاث.

يحظر "التعصب والطائفية" ويحدد دائرة لإصدار التراخيص

قانون الأحزاب أمام البرلمان: قوى سياسية تخاف على النفوذ والأموال

□ بغداد / المدى

من المؤمل ان ينظم القانون الذي وضع أمس على جدول أعمال البرلمان للبدء بمناقشته خلال أيام، عمل الأحزاب السياسية من قبل وزارة العدل التي ستتولى إصدار تراخيص لها.

لكن بعض القوى السياسية متخوفة من تولي إدارات رسمية هذه المهمة وقيام الحكومة بتمويل الأحزاب المرخصة كما ينص قانونها، الأمر الذي قد يضعها تحت هيمنتها وتأثيرها باعتبارها الماسكة بالأموال التي ستمول نشاطات الأحزاب.

ومن المنتظر أن يحل القانون الجديد فور التصديق عليه في مجلس النواب محل قانون الأحزاب المعمول به حاليا والصادر عن سلطة الائتلاف عام ٢٠٠٣. وكان الحاكم المدني الاميركي السابق بول بريمر قد اصدر الأمر رقم ٩٧ لعام ٢٠٠٣ بتشكيل قانون الأحزاب والهيئات السياسية بناءً على السلطات المخولة له بصفته "المدير الإداري لسلطة الائتلاف المؤقتة وبموجب القوانين والأعراف المتبعة في حالة الحرب وتماشيا مع قرارات مجلس الأمن الدولي ذات العلاقة بما في ذلك القرار رقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣) والقرار رقم ١٥١١ (٢٠٠٣) وتأكيدا على حق الشعب العرقي الذي أقره القراران رقم ١٤٨٣ و١٥١١ في تحديد مستقبله السياسي بحرية بحسب قول هذا الأمر.

وقد أبدت قيادات حزبية مخاوف من سيطرة الحكومة وتأثيرها على الأحزاب السياسية من خلال استخدام الموازنة العامة وتمويلاتها لها لاملاءات سياسية تفقدها استقلاليتها وتضعها رهينة السلطة التنفيذية إضافة إلى إمكانية مراقبة بعض الأحزاب وتمويلها خاصة مع تأكيدات بان بعض هذه الأحزاب تتلقى معونات مالية من دول خارجية.

على عكس ذلك رحبت الأحزاب الصغيرة التي تشتكي عادة من قلة التمويل أثناء الانتخابات وان بعض الأحزاب تضخ أموالا كبيرة سواء بالتمويل الخارجي أو الاعتماد على أموال الدولة.

وابلغ مصدر اطلع على مشروع القانون أن هناك عدم رغبة من قبل الأحزاب الكبيرة في سن قانون الأحزاب.

وقال إن سبب عدم رغبة الأحزاب الكبيرة في تشريع قانون الأحزاب يعود للضرر الكبير الذي سيلحق بها لأنها ستحد من صلاحياتها ونفوذها. وأضاف أن قانون الأحزاب سيحدد كذلك علاقة هذه الأحزاب بالخارج وطريقة تمويلها وغيرها من الأمور التي قد يتضرر منها الحزب الكبير.

وأوضح أن بعض الأحزاب الصغيرة ستستفيد من القانون لأنه سيحد من سلطة نظيرتها الكبيرة إلا أن هناك أحزاباً صغيرة هي الأخرى قد تتعرض للضرر من القانون إذ أن بعضها قد لا يمتلك شروط الحزب وقد يؤدي إلى عدم الاعتراف به.

وأكد ضرورة وجود رقابة على الأداء والتمويل المالي للأحزاب عند سن قانون الأحزاب. وأضاف أن الأحزاب بعد ٢٠٠٣ تعاملت مع السلطة بنفس عقلية مرحلة المعارضة وهذا اثر سلبا على أداء مؤسسات الدولة.

ويعرف القانون الحزب السياسي بأنه: كل جماعة عراقية منظمة على أساس مبادئ وأهداف مشتركة تساهم في تشكيل الإرادة السياسية على المستوى الاتحادي أو الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة بإقليم وتشارك في الشؤون العامة وتسعى إلى المشاركة في الانتخابات والاستفتاءات لتحقيق برامج محددة تتعلق بالشؤون السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية للدولة وتمارس نشاطها بالوسائل الديمقراطية بهدف تداول السلطة سلميا أو المشاركة فيها.

ويمنع القانون إجبار احد على الانضمام إلى أي حزب سياسي أو على الاستمرار فيه كما لا يجوز أن ينتمي أي مواطن لأكثر من حزب سياسي في آن واحد ولا يجوز التعرض للمواطن أو مساءلته أو محاسبته أو المساس بحقوقه الدستورية بسبب انتمائه السياسي.

كما يمنع القانون تأسيس الحزب على أساس العنصرية أو الإرهاب أو التكفير أو التعصب الطائفي أو العرقي أو القومي. كما لا يسمح بأن يكون من بين مؤسسي الحزب أو قياداته أو أعضائه من ثبت بحكم بات قيامه بالدعوة أو المشاركة للترويج بأية طريقة من طرق العلانية لأفكار تتعارض مع المبادئ العامة المنصوص عليها في الدستور.

ويشترط فيمن يؤسس حزبا أن يكون عراقي الجنسية وأكمل الخامسة والعشرين من العمر ومتمتعا بالأهلية القانونية وغير محكوم عليه بحكم بات من محكمة مختصة عن جريمة القتل العمد أو جريمة مخلة بالشرف او جرائم الإرهاب او الفساد المالي أو الإداري أو الجرائم الدولية.

وينص القانون على استحداث دائرة تسمى (دائرة شؤون الأحزاب السياسية) ضمن الهيكل التنظيمي لوزارة العدل يرأسها موظف بدرجة مدير عام من ذوي الخبرة والاختصاص حاصلا على شهادة عليا في القانون أو العلوم السياسية وتضم عددا كافيا من الموظفين.

وتختص هذه الدائرة بمتابعة أعمال ونشاطات الأحزاب السياسية وتقييم مدى مطابقتها وامتثالها لأحكام القانون وتقديم مقترح إلى وزارة المالية بالتقدير السنوي للمبلغ الكلي للإعانة المالية للأحزاب ورصد المخالفات الصادرة عن الأحزاب السياسية والتحقيق فيها وتقديم الطعون أمام المحاكم المختصة في القرارات الصادرة عنها والمتعلقة بشؤون الأحزاب السياسية، إضافة إلى حضور جلسات المحاكم في القضاء المتعلقة بالأحزاب السياسية وتحريك الشكاوى والدعاوى ضد الأحزاب السياسية أو أي عضو من أعضائها عند مخالفة أحكام القانون.

ويشدد القانون على أن مقرات الحزب مصونة، ولا يجوز دخولها أو تفتيشها إلا بقرار قضائي وفقا للقانون كما أن وثائق الحزب ومراسلاته ووسائل اتصاله مصونة، ولا يجوز تفتيشها او مراقبتها او التنصت عليها، او الكشف عنها، إلا لضرورة قانونية أمنية، وبقرار قضائي.

ويمنع القانون على الحزب في ممارسته لأعماله الارتباط تنظيميا أو ماليا بأية جهة غير عراقية، أو توجيه النشاط الحزبي بناء على أوامر أو توجيهات من أية دولة أو جهة خارجية. كما يحظر التدخل في شؤون الدولة الأخرى أو التعاون مع الأحزاب التي تحظرها الدولة أو يكون الحزب منفذا للدول الأخرى للتدخل في الشؤون الداخلية للعراق.

كما يمنع التنظيم والاستقطاب الحزبي في صفوف الجيش وقوى الامن الداخلي والاجهزة الامنية الاخرى والقضاء وهيئة النزاهة والمفوضية العليا للمستقلة للانتخابات، أو استخدام دور العبادة والمؤسسات التعليمية لممارسة النشاط الحزبي او الدعاية لصالح او ضد حزب سياسي.

ويلزم القانون على اي حزب ان يكون لكل حزب سياسي نظام اساسي وبرنامج سياسي خاص به يعد من قبل الحزب ويقر من قبل الهيئة العامة في اول اجتماع لها. وأن يكون النظام الاساسي للحزب متضمنا القواعد المتعلقة بشؤونه السياسية والتنظيمية والمالية والادارية وبما يتفق واحكام هذا القانون.

وينص القانون على ان يودع الحزب أمواله في المصارف العراقية كما يمسك سجلات منتظمة للحسابات تتضمن إيراداته ونفقاته، ويقدم تقريراً سنوياً بحساباته يعده مكتب محاسب قانوني مرخص ويرفع تقريره الى ديوان الرقابة المالية كما يرفع ديوان الرقابة المالية تقريراً ختامياً عن الأوضاع المالية للأحزاب إلى مجلسي النواب والوزراء ودائرة الأحزاب.

ولا يجوز صرف أموال الحزب لغير أغراضه وأهدافه طبقاً للقواعد والإجراءات المحددة في نظامه الأساسي.

حظت احتجاجات ساحة التحرير بدعم واسع من قوى ديمقراطية.. ارشيف

لجنة والدفاع تتهم الأمن بالضعف

كركـوك: الأطباء يهربون من الموت.. والحكومة تشك فـي "جهات سياسية"

□ كركوك / سماح صابر

اتهمت لجنة الأمن والدفاع البرلمانية الأجهزة الأمنية بالضعف حيال تهديدات الأطباء في كركوك، فيما تؤكد مصادر في شرطة المحافظة أنها توصلت إلى الخيوط الأولية لمنفذي عمليات الخطف الأخيرة التي طالت عددا من الأطباء. جاء ذلك في وقت شككت فيه دائرة صحة كركوك حول جدية الأجهزة الأمنية بحماية الكفاءات العلمية في المحافظة. وتعاني كركوك من أزمة أمنية وتهديدات مستمرة للقاعدة باستهدافها وخاصة ذوي الخبرات العلمية. وفي اتصال هاتفي أجرته المدى مع مدير دائرة صحة كركوك صديق عمر بين انه "خلال الأسبوعين الماضيين تم اختطاف طبيبين احدهما متخصص في أمراض الأطفال، والآخر متخصص بطب وجراحة العيون.

وفي الوقت ذاته تم تهديد طبيبين آخرين متخصصي باطنية وأيضا تم اختطاف نجل طبيب أسنان ولكن تم تحريره بعد أن دفعت عائلته ٥٠ ألف دولار لخاطفيه.

وأوضح "أن هذه الأرقام هي أرقام غير أساسية فهناك عدد من الأطباء تم تهديدهم ولكنهم امتنعوا عن تبليغ السلطات الأمنية لأسباب يحتفظون بها لأنفسهم".

وعن أعداد الأطباء الذين غادروا المحافظة خوفا من أن تطولهم عمليات الخطف أكد الدكتور صديق "إن عددا كبيرا من الأطباء الاختصاصيين طلبوا إجازات رسمية الغرض منها مغادرة المدينة حفاظا على حياتهم وحياة ذويهم". واستدرك بالقول "إن التهديدات وعمليات الخطف التي حدثت مؤخرا هدفها الأساس إحداث الفوضى والاضطراب داخل المحافظة وإجبار الأطباء ذوي الكفاءات العلمية على مغادرة المدينة من اجل خلق حالة من التسيب الطبي، فعدم وجود الأطباء الاختصاصيين سيؤدي إلى حدوث مشكلة صحية كبيرة داخل كركوك وهذا هو هدف الإرهاب الأساس". وتزايدت ريبة وشكوك الأطباء حول جدية السلطات الأمنية في الوعود التي قطعتها لهم بالحفاظ على حياتهم، حيث يستطرد الدكتور صديق "يعيش أطباء كركوك حالة من الترقب والشك حول الإجراءات التي جرى الإتفاق عليها مع السلطات المحلية، فنحن أخذنا وعوداً من قبل هذه السلطات بحماية الأطباء وإذا ما كانت هذه الوعود صادقة فنحن بحالة جيدة، أما إذا كان العكس فأننا في هذه الحالة لم نفعل شيئا".

وكان الأطباء في كركوك أعلنوا إضراباً عن العمل، في حين قام بعضهم بالامتناع عن العمل في عياداته الخاصة وذلك خوفا من تعرضه للاختطاف على يد مسلحين كما حل بزملاء لهم اختطفوا في الفترة الماضية. ويرى بعض الأطباء أن الاستهداف المنظم لهم سببه المساومات المالية لا أكثر وتقف وراءه مجموعة من المجرمين الذين يسعون خرابا في العراق وان مثل هذه الأعمال ما هي إلا إرهاب من نوع جديد يفرضونه على العراقيين، على حد قولهم.

ويذهب بعض أعضاء البرلمان بالقول إلى أن ما يحدث في العراق الآن وخاصة في كركوك سببه ضعف الأجهزة الأمنية.

ويبين عضو لجنة الأمن والدفاع في البرلمان شوان محمد طه في تصريح للمدى "إن ما يجري الآن في العراق عموما من تردي في الوضع سببه ارتباك العمل الأمني وهذا الارتباك يرجع لعدة عوامل أساسية منها عدم الاستقرار السياسي وعدم كفاءة المنظومة الأمنية في العراق إضافة إلى الفساد الإداري المستشري داخل الأجهزة الأمنية كل ذلك اثر سلبا على أدائها وعلى الواقع الأمني". وقال "إن الأجهزة الاستخباراتية غير قادرة على التصدي للعصابات المسلحة والعمليات الإرهابية لذلك نرى بين الحين والآخر أن الإرهابيين يتنوعون بعملياتهم كالاستهداف بالعبوات الناسفة واللاصقة والاغتيالات بكواتم الصوت وعمليات الخطف والتي كان آخرها اختطاف عدد من الأطباء في محافظة كركوك". وعن طبيعة المجاميع المسلحة التي تقوم بعمليات الخطف، أعرب مدير شرطة محافظة كركوك اللواء جمال طاهر في تصريحه للمدى عن "إن هذه العصابات هدفها المال لا غير وان عمليات الخطف التي يقومون بها لا تقتصر على الأطباء فحسب، بل تمتد إلى اختطاف أطفال ينتمون إلى عوائل غنية بهدف الحصول على المال"، مستدركا "لقد توصلنا للخيوط الأولية لهذه العمليات الإرهابية وقريبا سنقطعها من جذورها، وقمنا أيضاً بعقد عدة اجتماعات مع محافظ كركوك وزيارة المستشفيات"، مؤكدا "أن هناك خطة أمنية مستقبلية محكمة ستقوم بها مديرية شرطة المحافظة لحماية أبنائها ومن اجل عودة المياه إلى مجاريها".

بالمقابل لم تستبعد مصادر مقربة من مجلس المحافظة في تصريح للمدى وقوف جهات سياسية وراء حوادث الاختطاف هذه لغرض بث الرعب بين أهالي المدينة لاسيما وان البلد مقبل على انسحاب القوات الاميركية وبالتالي تلجأ هذه الجهات السياسية إلى استخدام عناصر إرهابية تنفذ من خلالها عملياتها على حلقات قد تبدو ضعيفة ولكنها مؤثرة على المشهد وبصورة عامة كالأطباء خصوصا وان العمليات المنظمة ضد شريحة معينة تترك الرهبة أكثر من تلك التي تستهدف أشخاص عاديين.